نص ردن

▪ علاء حسن

"صابئي" كوكب عراقي

"اتحاد الفلكيين الدولي" في واشنطن، قرر تكريم عالم الفضاء العراقي الدكتور عبد العظيم السبتي وذلك بإطلاق اسمه على كويكب الأستروايد الذي يدور بين المريخ والمشتري وذلك تثمينا لإنجازاته العلمية في مجال علم الفلك وتقديرا لمكانته العلمية. موقع ساحات التحرير الألكتروني أورد الخبر وذكر، أن الدكتور السبتي دكتوراه في فيزياء الفلك من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، أستاذ الفيزياء في جامعة بغداد سابقا ومؤسس القبة الفلكية في بغداد والمرصد الوطني في العراق وحاليا زميل باحث مرصد جامعة لندن وعضو المجموعة المتقدمة لتطوير مشاريع اتحاد الفلكيين الدولي وعضو هيئة المرصد الفضائي العالمي ومستشار مشروع المرصد والقبة الفلكية في كورنوال.

الدكتور السبتي من أبناء الطائفة الصابئية من مواليد مدينة العمارة ١٩٤٥- قلعة صالح، مارس التدريس في جامعة بغداد، كما أسهم في تقديم برنامج العلم للجميع مع المرحوم الأستاذ كامل الدباغ، وأسهم في تأسيس القبة الفلكية، والمرصد الفلكي العراقي فوق قمة جبل كورك - أربيل، والذي لم يُكتب له أن يكتمل إنجازه بسبب بدء الحرب العراقية - الإيرانية وهو بمراحله النهائية "بحدود ٨٠٪" و توقف العمل فيه بسبب الأعمال الحربية ومن ثم إصابته بأضرار كبيرة.

ترك الدكتور السبتي العراق وهاجر إلى المملكة المتحدة في تسعينات القرن الماضي، وفيها حصل على عضوية المجموعة المتقدمة لتطوير مشاريع اتحاد الفلكيين الدولي وعضوية المرصد الفضائي العالمي، وقد عاد إلى العراق في عام ٢٠٠٥ من أجل أن يقدم خدماته لبلده ، ولكنه عاد من جديد إلى المهجر وهو حالياً يعمل في مرصد جامعة لندن.

يستحق السبتي وقبله أستاذه وابن طائفته الدكتور عبد الجبار عبد الله أن يحمل اسم كوكب ، وعشرات غيرهما حققوا حضورا في دول العالم المتحضر ، لأنها تعرف وتجيد التعامل مع العقول الكبيرة .والعراقيون المقيمون في العاصمة البريطانية يؤكدون أن الجهات المسؤولة عن متابعة نشاط وأداء الأطباء في مختلف التخصصات تصدر سنويا قائمة تضم أسماء أفضل عشرة أطباء بتخصصاتهم ، وبين الأسماء طبيب أو أكثر من العراقيين يحتل المراتب المتقدمة من القائمة ، وهؤلاء فضلا عن الدكتور السبتي استطاع واحدهم أن يكون كوكبا عراقيا ، ولكن ليس في سماء وطنه ، والأسباب معروفة .وإذا جازف أحدهم وقرر العودة فانه سيصطدم بعقبات كثيرة ، وعليه أن يدخل في مراجعات ماراثونية للحصول على بطاقة السكن وتأييد المختار ، وتقديم وثائق تؤكد هجرته ، ومعادلة شهادته ، وصحة صدور هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية ، والعملية تستغرق مدة طويلة من الزمن ، على الرغم من صدور قرار يتضمن تسهيل عودة الكفاءات إلى الوطن بإنجاز معاملاتهم بأسرع وقت ممكن.

سياسات الأنظمة جعلت الوطن طاردا لأبنائه من أصحاب الخبرة والتخصص ، وطيلة السنوات الماضية ومنذ أكثر من أربعين عاما غادر العراق أطباء وأساتذة جامعات وفنانون وأدباء ، انتشروا في المنافي وبرزوا في مجالات تخصصاتهم لأنهم وجدوا البيئة المناسبة لإبداعهم ، فافتخرت بهم بلدان أخرى ، فمنحتهم الجنسية ووفرت لهم المستلزمات لمواصلة جهودهم العلمية ، ولذلك استحق ابن الطائفة الصابئية الدكتور السبتي أن يكون كوكبا عراقيا في الخارج .

تعددت الأسباب والنتيجة واحدة

العوز والحرمان والعصابات تدفع الجنس اللطيف إلى السرقة

صرخ ياسر بأن 400 ألف دينار سرقت من متجره للألبسة النسائية، من دون أن يعلم كيف، فمجرد خروجه من المحل ليدخن سيكارة كلفه ذلك المبلغ، وهو نفس ما تعرض له أوس صاحب محل للهاتف النقال على يد صبية لا يتجاوز عمرها الأربعة عشر عاماً، سرقت منه جهاز موبايل بسعر 200 دولار.. ومن هنا تبدأ الحكاية

□ بغداد / نداء فؤاد / عبد الله خالد

نساء يتبضعن في أحد المتاجر

ياسر خالد (٢٤ سنة) صاحب محل لبيع الألبسة النسائية في بغداد، تحدث لـ"المدى برس"، عن طرق عديدة للسرقة تعتمدها النساء، قائلا: "تأتي فتاة مع أمها أو صديقتها، فالبنت تتكلم مع صاحب المحل وتشغله بأمور ثانوية فيما تقوم الأم أو الصديقة بسرقة ما طاب لها من الأغراض الموجودة داخل المحل".

لا تخلو أغلب المجتمعات في العالم من السرقة، وتعتبر السرقة جريمة يحاسب عليها القانون العراقي، بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ٥ سنوات.

وبين ضعف الوازع الديني، وضغط الحاجة المالية والأمراض النفسية، تعددت الأسباب لكن الفاعل واحد وهو المرأة التي تسرق المحال التجارية في ظاهرة آخذة بالانتشار، لتشكل جريمة شائعة تتكرر بصورة متفاوتة في جميع مجتمعات العالم.

الفريسة صياد

وشكا العديد من أصحاب المحال التجارية من السرقات التي يتعرضون لها على أيدي النساء، مشيرين إلى أن المرأة لا تلفت النظر عندما تسرق بل أنها عادة ما تكون الصيد الأسهل للسارق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة عادة ما تستسلم لهذا الأخير خوفا من مهاجمتها بالسلاح أو الاختطاف. أما أوس سعد (٢٢ سنة)، صاحب محل لبيع أجهزة الموبايل، فيروي قصة سرقته على يد صبية لا تتجاوز الـ١٤ عاماً، مبينا "بمجرد ضحكة بسيطة من البنت بعدها سرقت جهاز موبايل يتجاوز ٢٠٠ دولار، حيث طلبت الفتاة رؤية الجهاز وقالت شقيقتي تريد أن ترى الهاتف وهي موجودة في السيارة الواقفة عند باب المحل، فوافقت فإذا بها تسرق الموبايل وتهرب".وكذلك حسين عدنان (٢٦ سنة)، هو أيضاً كان له موقف مع السارقات، فهو يملك محلا لبيع المواد المنزلية يقول: "لن يمر يوم عليّ دون أن تسرق مني أربع أو خمس حاجات على أيدي النساء فهنّ بارعات في السرقة ولا أستطيع أن أكشفهن لانشغالي بأمور كثيرة منها الزحام الذي يحصل داخل المحل".

نفوس مريضة

أما سيف سعد (٣٠ سنة)، صاحب كشك لبيع الخضراوات، فيقول: "أتعجب من بعض النساء اللاتي يأتين للتسوق وتقوم البعض منهن بالسرقة، فما أن أغفل عن إحداهن حتى تقوم الأخرى بسرقة الفواكه وإخفائها داخل كيس كانت قد وضعته تحت عباءتها".وتشكو أم رحيم من السرقة أيضاً، فهي تملك كشكا صغيرا لبيع الحاجات بسعر واحد وهو ٢٥٠ دينارا، وتبين "كثيراً ما أكشف ذوات النفوس الضعيفة من النساء والفتيات اللاتي يسرقن مني ولا يوجد تبرير لهن سوى "أسفة ما أدري"، و"نسيت ما أدري"، والكثير من التبريرات التي تتقنها السارقات والطريقة المحترفة للسارقات هي أن تقوم إحدى النساء بإشغالي لتتولى الأخرى سرقة ما يحلو لها".

مهنة مخلّة بالشرف

وبحسب المختصين الاجتماعيين، ترى الباحثة الاجتماعية شذى ناجي، أن "السرقة من المهن المخلة بالشرف، وتعتبر من السلبيات المؤلمة جداً أن نرى أو نسمع بعض النساء يمتهنّ السرقة، ولو درسنا الحالة الاجتماعية للسارقات نجد أن السبب الأساسي هو العوز المالي الشديد لديهن".

وتبين ناجي "هناك شواهد كثيرة تثبت أن النساء اللاتي بدون معيل هنّ ضحايا الوضع الحالي، وخاصة من ليس لديهن مصدر دخل، كما أن الكثير من النساء يعانين البطالة، إلى جانب امتهان الكثير منهنّ التسول".

وتتساءل ناجي "هل هذا هو تقدير المرأة التي قدمت الكثير من التضحيات سابقاً وحالياً، فهل من المنصف أن تمر بظروف قاسية تضطرها إلى السرقة".

العوز المادي

أما الباحثة الاجتماعية سعاد الخفاجي، فترى أن "أسباب السرقة كثيرة منها العوز المالي المؤدي إلى امتهان بعض النساء للسرقة، فقسم من النساء تسرق المال من زوجها وتعزو سبب ذلك إلى أن زوجها بخيل ولا يعطيها المال فتتخذ من السرقة مهنة لها وهي بذلك تبرر لنفسها بأن الرجل لا يلبي متطلبات المنزل".

وأردفت الخفاجي "وقسم آخر من النساء متأثر بالتلفاز تأثرا شديدا لما يعرض من ألبسة وإكسسوارات ومكياج المستلزمات المنزلية، فتطمح إلى الحصول على ما تريده من خلال السرقة".

وتشير إلى أن "بعض النساء اللاتي يمتهنّ السرقة مصابات بأمراض نفسية، إذ تجد أوضاعهن المادية جيدة ولسن بحاجة إلى المال ولكنهن يعانين حب السرقة من الغير، والمثال على ذلك هذه الحالة الغريبة للسيدة المليونيرة التي تدخل أحد المحال الراقية فتسرق منديلاً رخيص الثمن رغم أنها تملك من النقود ما تستطيع أن تشتري به كل محتويات المحل".

تبريرات ومسببات

وتضيف الخفاجي "الكثير من النساء يبررن لنساء أخريات بأن السرقة من الزوج حلال وضروري لسد احتياجات المنزل، وذلك لتبرير الخطأ الذي يرتكبنه، كما أن البعض منهن يسرقن نتيجة لتعرضهن لظروف نفسية قاسية مثل الفشل في تحقيق بعض طموحاتهن، أو حين يتردى الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويتدنى دخلهن المالي".

وتتابع "كما أن الفشل في إيجاد فرصة عمل يدفع بعض النساء إلى السرقة حين لا يكون أمامهن اختيارات لتأمين متطلبات الحياة، وقد يقلع بعض هؤلاء بعد تحسن ظروفهم المادية غير أن نسبة منهم يواصلن احتراف السرقة لأنهن يجدنها الطريق الأسهل للحصول على المال".

نساء العصابات

وتلفت الخفاجي إلى أن "الكثير من العصابات اعتمدت على العنصر النسوي في التخطيط وجمع المعلومات وأحيانا في تنفيذ عملية السرقة، وخاصة النساء اللاتي يعانين الأمراض النفسية، أو لديهن شعور طاغ بالغرور والطمع، إضافة إلى تأثير الأفلام الأجنبية التي تظهر النساء وهن يصنعن جريمة كاملة ومنظمة وما على المرأة السارقة إلا أن تطبق أحداث الفيلم".

وتذكر الخفاجي أنه في الآونة الأخيرة "حصلت عمليات سرقة وقتل أصحاب مكاتب الصيرفة ومحال الصياغة والمجوهرات ،فقد تم استخدام المرأة في تنفيذ السرقة حصراً، حيث تأتي المرأة بحجة شراء الذهب وتلفت انتباه صاحب المحل حول موضوع معين ثم يدخل أفراد العصابة للقتل والسرقة".

وتختتم الخفاجي بالقول: "هناك العديد من النساء المتسولات يضطررن للسرقة بسبب الوضع المالي، بل حتى يتجهن إلى أعمال أخرى كالدعارة وغيرها كمصدر يؤمّن المال والاحتياجات الحياتية".

أكدوا أن بعضهم لم يرفعوا كشوفات مشاريع دوائرهم لغاية الآن

أعضاء من مجلس بابل يطالبون بإقالة المدراء غير الكفوئين

طالب عدد من أعضاء مجلس محافظة بابل، باستبدال مدراء الدوائر غير الكفوئين، ومن لم يقدموا الكشوفات الخاصة بمشاريع دوائرهم لخطة عام 2012 لغاية الآن، مؤكدين أن أغلب دوائر المحافظة تعاني الرتابة في الأداء. رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة المهندس حامد الملي، طالب في حديثه لـ"المدى" بتحديد إدارة الدوائر بأربع سنوات، وعلى مجلس المحافظة تقييم عمل مدراء الدوائر من أجل تشخيص نقاط القوة والضعف في عملهم.

□ الحلة / إقبال محمد

وأضاف الملي "أنا مع استبدال مدراء الدوائر بشكل دوري على أن لا تقل الفترة عن أربع سنوات ولا تزيد عليه".

وأعرب الملي عن أسفه من عدم وجود تعاون بين الدوائر ومجلس المحافظة والحكومة المحلية، مشيرا إلى أنه "لغاية الآن بعض الدوائر لم تعد كشوفات لمشاريعها، والبعض الآخر لم ترفع أي مشروع خاص بها أو احتياجاتها، فضلا عن أن بعض مدراء الدوائر لا يلبون الدعوات التي توجه لهم من قبل المجلس واللجان المختصة". أما رئيسة اللجنة القانونية في مجلس المحافظة أحلام راشد الحمد، فقالت: إن أداء أغلب مدراء الدوائر "رديء ودون المستوى المطلوب في جميع جوانب عملهم وليس فقط في إعداد الكشوفات الخاصة بمشاريع دوائرهم". وعدت ذلك بأنه "دليل واضح على عدم جدارة هؤلاء المدراء وضعف قدرتهم على أداء أعمالهم أو إدارة دوائرهم، وعليه فقضية التقويم غير ممكنة طالما كان المدير غير جدير بمنصبه، وبالتالي لابد من تغييره واستبداله بمن هو أكفأ منه". نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة مازن عبد الكريم، يرى أن "ظاهرة استبدال مدراء الدوائر تسهم بتنشيط عمل الدوائر"، مبينا "عند تغيير الإدارة يبدأ المدير الجديد بخطة عمل وآلية جديدتين، وأعتقد أن أغلب مدراء الدوائر في المحافظة تنتاب عملهم الرتابة ويجب استبدالهم بمدراء كفوئين".

وشدد عبد الكريم على ضرورة أن تكون "المحاصصة السياسية أو الطائفية بعيدة عن اختيار المدراء الجدد، بل اعتماد الكفاءة والمهنية في الاختيار". فيما أشارت عضو لجنة الزراعة في المجلس سهيلة عباس، إلى أن استبدال مدراء الدوائر "ظاهرة صحية بالنسبة للعملية الديمقراطية، وتهدف إلى تطوير الدائرة".

واستدركت عباس "لكن يجب اختيار من اجل تصحيح الأخطاء للوصول إلى حالة من النموذجية، وفي حال لم تسهم الدورات بتطوير المدير فهذا يعني أنه غير مؤهل للعمل وإدارة الدائرة". من جانبها، بينت عضو المجلس سهيلة عبد الرضا، أنه "يجب تبديل المدراء لوجود ضعف وخلل في أداء الواجب، وهي ظاهرة جيدة وتشكل دافعا قويا لغيرهم من المدراء لتأدية واجبهم بالشكل المطلوب".

وتابعت "أما مسألة تعديل سياسات الإدارة بدلا من الاستبدال فهو أمر غير مجدٍ إطلاقا، فكل مدير قضى في مجال عمله سنوات طويلة وبالتالي إن لم يقدم شيئاً فهو غير كفوء، وهو ما يتطلب استبدالهم وإحلال ذوي الخبرات والكفاءات بدلا منهم".

وتؤكد عبد الرضا أن "أغلب مدراء الدوائر في المحافظة أداؤهم ضعيف مما اثر سلبا على الواقع الخدمي والصحي في المحافظة وبالتالي هؤلاء المدراء الذين لم يكملوا كشوفات دوائرهم لحد الآن يستحقون الإقالة".

وأضاف الملي "أنا مع استبدال مدراء الدوائر بشكل دوري على أن لا تقل الفترة عن أربع سنوات ولا تزيد عليه".

وأعرب الملي عن أسفه من عدم وجود تعاون بين الدوائر ومجلس المحافظة والحكومة المحلية، مشيرا إلى أنه "لغاية الآن بعض الدوائر لم تعد كشوفات لمشاريعها، والبعض الآخر لم ترفع أي مشروع خاص بها أو احتياجاتها، فضلا عن أن بعض مدراء الدوائر لا يلبون الدعوات التي توجه لهم من قبل المجلس واللجان المختصة". أما رئيسة اللجنة القانونية في مجلس المحافظة أحلام راشد الحمد، فقالت: إن أداء أغلب مدراء الدوائر "رديء ودون المستوى المطلوب في جميع جوانب عملهم وليس فقط في إعداد الكشوفات الخاصة بمشاريع دوائرهم". وعدت ذلك بأنه "دليل واضح على عدم جدارة هؤلاء المدراء وضعف قدرتهم على أداء أعمالهم أو إدارة دوائرهم، وعليه فقضية التقويم غير ممكنة طالما كان المدير غير جدير بمنصبه، وبالتالي لابد من تغييره واستبداله بمن هو أكفأ منه". نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة مازن عبد الكريم، يرى أن "ظاهرة استبدال مدراء الدوائر تسهم بتنشيط عمل الدوائر"، مبينا "عند تغيير الإدارة يبدأ المدير الجديد بخطة عمل وآلية جديدتين، وأعتقد أن أغلب مدراء الدوائر في المحافظة تنتاب عملهم الرتابة ويجب استبدالهم بمدراء كفوئين".

وشدد عبد الكريم على ضرورة أن تكون "المحاصصة السياسية أو الطائفية بعيدة عن اختيار المدراء الجدد، بل اعتماد الكفاءة والمهنية في الاختيار". فيما أشارت عضو لجنة الزراعة في المجلس سهيلة عباس، إلى أن استبدال مدراء الدوائر "ظاهرة صحية بالنسبة للعملية الديمقراطية، وتهدف إلى تطوير الدائرة".

واستدركت عباس "لكن يجب اختيار من اجل تصحيح الأخطاء للوصول إلى حالة من النموذجية، وفي حال لم تسهم الدورات بتطوير المدير فهذا يعني أنه غير مؤهل للعمل وإدارة الدائرة". من جانبها، بينت عضو المجلس سهيلة عبد الرضا، أنه "يجب تبديل المدراء لوجود ضعف وخلل في أداء الواجب، وهي ظاهرة جيدة وتشكل دافعا قويا لغيرهم من المدراء لتأدية واجبهم بالشكل المطلوب".

وتابعت "أما مسألة تعديل سياسات الإدارة بدلا من الاستبدال فهو أمر غير مجدٍ إطلاقا، فكل مدير قضى في مجال عمله سنوات طويلة وبالتالي إن لم يقدم شيئاً فهو غير كفوء، وهو ما يتطلب استبدالهم وإحلال ذوي الخبرات والكفاءات بدلا منهم".

وتؤكد عبد الرضا أن "أغلب مدراء الدوائر في المحافظة أداؤهم ضعيف مما اثر سلبا على الواقع الخدمي والصحي في المحافظة وبالتالي هؤلاء المدراء الذين لم يكملوا كشوفات دوائرهم لحد الآن يستحقون الإقالة".

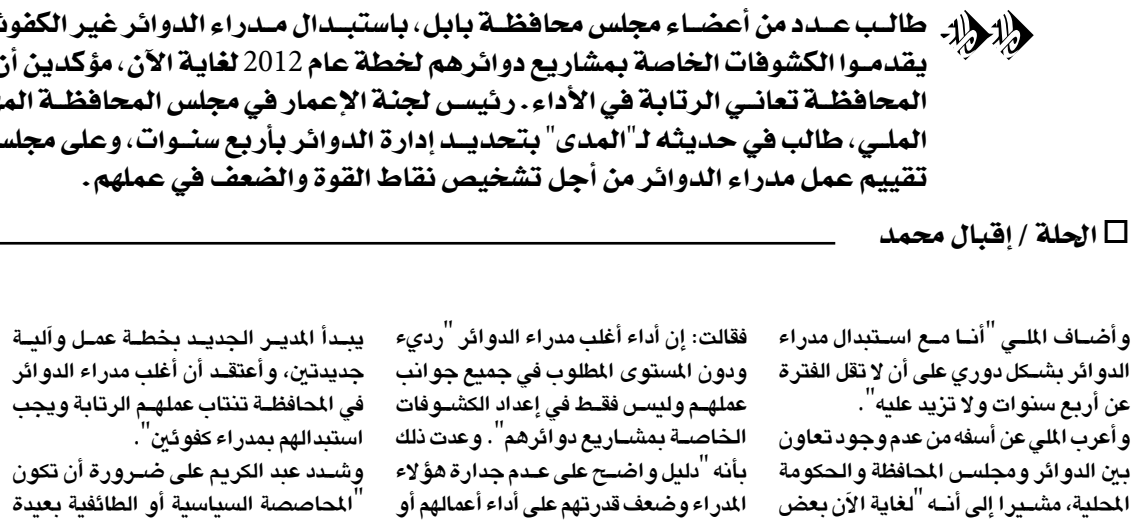

مجلس محافظة بابل

التعليم تعلن إطلاق البث التجريبي للاستمارة الألكترونية للقبول المركزي

تدريب على الاستمارة الالكترونية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إطلاق البث التجريبي لاستمارة التقديم الألكترونية على القبول المركزي للطلبة في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، فيما حددت الأول من شهر أيلول المقبل موعدا للتقديم على هذه الاستمارة.

ودعا المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه، خريجي السادس الإعدادي والمكملين أيضا إلى مراجعة موقع الوزارة الالكتروني www.mohesr.gov.iq والروابط org.www.istimara١ و www.org.istimara٢ و org.istimara٣ لغرض الاطلاع والتدريب على آلية ملء استمارة التقديم الالكترونية على القبول المركزي في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي المقبل.

وبين أن إطلاق البث التجريبي للاستمارة الالكترونية يهدف إلى منح الطالب فرصة للتأكد من صحة المعلومات الشخصية والعامة له، والتأكد من الدرجات الامتحانية للدروس كافة، فضلا عن التعريف بآلية ملء استمارة القبول المركزي. وأضاف جبار أن هذا الرابط التجريبي يتضمن تعريف الطالب بمراحل تعبئة الاستمارة الالكترونية والمحتوية على تسجيل الدخول، وملء الاختيارات الخاصة والتي يرغبون بها على أن لا تزيد على ٣٥ كلية ولا تقل عن ١٥ معهدا، ومن ثم مشاهدة الاختيارات والتأكد منها بحسب رغبته ومعدله، وإرسال الاختيارات.

وأعلن جبار أن الوزارة حددت يوم السبت الموافق ٢٠١٢/٩/١ موعدا لتسلم الاستمارة الالكترونية من طلبة السادس الإعدادي الناجحين في الدور الأول أو المكملين ولغاية يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٣٠ للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي المقبل".

وأشار جبار إلى أن الوزارة حددت أيضا موعد إعلان نتائج القبول المركزي والذي سيكون من ١٠/١ إلى ١٠/١٥، أما موعد تسجيل الطلبة وحسم الاعتراضات ألكترونياً فسيكون من ١٠/١٦ إلى ١٠/٣١، مبينا أن ١١/١ سيكون موعدا لبداية العام الدراسي لطلبة المرحلة الأولى. أعلنت جامعة سومر بمحافظة ذي قار، عن فتح الدراسة المسائية في كلية الإدارة والاقتصاد في قضاء الرفاعي، واستملاك أرض بمساحة ٤٠٠ دونم لإقامة المدينة الجامعية عليها. وقال رئيس الجامعة الدكتور كاشاني الركابي، في البيان نفسه، إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "وافقت على فتح الدراسة المسائية في كلية الإدارة والاقتصاد في قضاء الرفاعي وضمن الشروط المتبعة في الوزارة". مبينا أن التقديم سيكون مباشرا داخل بناية الكلية. وأضاف الركابي أن الجامعة "استملكت أرضا شرق مدينة الرفاعي بمساحة ٤٠٠ دونم قانونيا لتشييد المدينة الجامعية عليها".